E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1993/28
E/C.7/1993/14
3 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

تقرير لجنة الموارد الطبيعية عن أعمال دورتها الأولى

(٢٩ آذار/مارس - ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣)

190693 210593 93-25202

موجز مقدم من الرئيس

في هذه الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أود، بالاصالة عن اللجنة، أن أوجز أبرز النقاط المنبثقة عن مداولات الفريقين العاملين المعنيين بموارد المياه والموارد المعدنية. وينبغي التركيز على الحاجة الى اعتبار المياه عامل التكامل الأساسي في التنمية المستدامة، لا سيما الإدارة المتكاملة للتربة والمياه على الصعيد المحلي. وأود أن أشير الى زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة لكثير من البلدان والحاجة الى منع التلوث، وإدارة الطلب، وإعادة توزيع الموارد لكفالة تلبية احتياجات الأجيال المقبلة على نحو قابل للاستمرار.

ويمكن اعتبار المعادن، في سياق التنمية المستدامة، موردا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، والتنويع الصناعي والتخفيف من حدة الفقر. وعند تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، تشجع اللجنة استخدام نهج دورة الحياة لتحديد الآثار المترتبة على استخراج المعادن وتجهيزها، بما في ذلك إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

وينبغي تشجيع التعاون التقني من أجل إدارة الموارد المائية والمعدنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وذلك بوصفه أفضل سبيل لتحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية. ويمكن مزج المعارف المحلية التي تعكس قيما اجتماعية وثقافية واقتصادية سارية على هذا المجال بتقنيات جديدة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية. ويشكل بناء القدرات جزءا رئيسيا من مثل هذه الاستراتيجية.

وتحتل اللجنة مكانا فريدا يمكنها من تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض عام متكامل للأنشطة فيما يتعلق بإدارة المعادن والمياه والأرض، وتقديم توصيات بشأن الاتجاهات المقبلة لهذه البرامج. وفي هذا الصدد، يجب أن تصبح اقتراحات جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة واقعة ضمانا لتصدي منظومة الأمم المتحدة وغيرها للقضايا الحيوية المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والمعدنية. وسيكون الربط بين أنشطة لجنة الموارد الطبيعية ولجنة التنمية المستدامة حاسما في تحقيق هذا الغرض المشترك.

وختاما، أود أن أشكر الخبراء لاشتراكهم ولما أسدوه من مشورة وأنجزوه من عمل شاق خلال الدورة. وأود أيضا أن أشكر المكتب لكون أعضائه شركاء يعول عليهم ونحن نجاهد من أجل توجيه السفينة الى بر الأمان في أول رحلة لها. وأود أن أشكر، باسم اللجنة، نواب الرئيس، السيد غييرمو خورخي كانو، والسيد مارك هوفمان، والسيد جانغ هاي - لون، وخاصة المقرر، السيد دنيس أ. ديفيز، لكل ما بذلوه من جهد شاق إبان الدورة. ويجب أن نعبر أيضا عن تقديرنا للدعم القوي الذي وفرته الأمانة العامة والمشورة الممتازة التي قدمتها الوكالات المتخصصة. وأود بصفة خاصة أن أشير الى الدراسات الافرادية والمشاريع والبرامج التي لها صلة جد وثيقة بالموضوع والتي تضطلع بها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والى أهمية هذا العمل لأنشطة لجنة الموارد الطبيعية مستقبلا.

المحتويات

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراءات أو التي يوجه انتباهه إليها	١ - ١٩	٦
	ألف - توصية عامة بشأن موعد الدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية	١	٦
	باء - توصيات عامة	٢ - ٤	٦
	جيم - السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية .	٥	٦
	دال - التقنيات الجديدة: بما فيها الاستشعار من بعد، لتحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتقييمها	٦	٨
	هاء - منع الكوارث وتخفيف حدتها في مجال تنمية الموارد المعدنية والمائية واستخدامها	٧	٩
	واو - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية	٨	٩
	زاي - المسائل الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ميدان الموارد المائية	٩	١١
	حاء - المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية	١٠	١٣
	طاء - البرامج ذات الأولوية والشاملة لعدة قطاعات من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المائية: إدارة المعلومات	١١	١٥
	ياء - البرامج ذات الأولوية والشاملة لعدة قطاعات من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المائية: بناء القدرات من أجل إدارة الموارد المائية	١٢	١٦
	كاف - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية	١٣	١٨
	لام - تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية	١٤	١٩
	ميم - المسائل المتعلقة بزيادة كفاءة استخدام الموارد وإعادة تدويرها، والاستعاضة عنها ببدائل تكنولوجية متقدمة، ونقل هذه التكنولوجيات . . .	١٥	٢٠

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	نون - المسائل المتعلقة باجتماعات المائدة المستديرة الدولية المعنية بالتعدين والبيئة، التي عقدت في برلين في عام ١٩٩١، والآثار المترتبة على سياسات واستراتيجيات حماية البيئة وحفظها في قطاع التعدين	١٦	٢١
	سين - أنشطة التعدين الصغيرة النطاق في البلدان النامية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالشركات في هذا المجال	١٧	٢٢
	عين - برامج ذات أولوية من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المعدنية	١٨	٢٣
	فاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية ووثائقها	١٩	٢٥
الثاني	السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية	٢٠ - ٣٠	٢٨
الثالث	التقنيات الجديدة، بما فيها الاستشعار من بعد، لتحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتقييمها	٣١ - ٣٨	٣٠
الرابع	منع الكوارث وتخفيف حدتها عند تنمية واستخدام الموارد المعدنية والمائية	٣٩ - ٤٣	٣١
الخامس	أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية	٤٤ - ٥٢	٣٢
السادس	المسائل الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ميدان الموارد المائية	٥٣ - ٦٢	٣٤
السابع	القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية		
	قضايا متعلقة بالتكنولوجيا اللازمة لزيادة الكفاءة في استخدام المياه ولإعادة تدوير المياه ونقل وتكييف هذه التكنولوجيات	٦٣ - ٧٢	٣٥
الثامن	البرامج ذات الأولوية والشاملة لعدة قطاعات من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المائية	٧٣ - ٨٣	٣٧
التاسع	أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية	٨٤ - ٩٢	٣٩
العاشر	تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية	٩٣-١٠١	٤٠
الحادي عشر	المسائل المتعلقة بزيادة كفاءة استخدام الموارد وإعادة تدويرها والاستعاضة عنها ببدائل تكنولوجية متقدمة، ونقل هذه التكنولوجيات	١٠٢-١٠٦	٤١
الثاني عشر	المسائل المتعلق باجتماعات المائدة المستديرة الدولية المعنية بالتعدين والبيئة، التي عقدت في برلين في عام ١٩٩١، والآثار المترتبة على سياسات واستراتيجيات حماية البيئة وحفظها في قطاع التعدين	١٠٧-١١٤	٤٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث عشر	أنشطة التعدين الصغيرة النطاق في البلدان النامية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالشركات في هذا المجال	١١٥-١٢٥	٤٣
الرابع عشر	البرامج ذات الأولوية من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المعدنية	١٢٦-١٣٤	٤٥
الخامس عشر	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة	١٣٥	٤٦
السادس عشر	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الأولى	١٣٦	٤٧
السابع عشر	تنظيم الدورة	١٣٧-١٤٨	٤٧
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	١٣٧-١٣٨	٤٧
	باء - العضوية والحضور	١٣٩-١٤٥	٤٧
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	١٤٦	٤٨
	دال - جدول الأعمال	١٤٧-١٤٨	٤٩
المرفق الأول - جدول أعمال الدورة الأولى للجنة			٥٠
المرفق الثاني - قائمة الوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها الأولى			٥٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - توصية عامة بشأن موعد الدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية

١ - تحيط لجنة الموارد الطبيعية علما باستصواب الإبقاء على الزخم الذي تحقق في دورتها الأولى فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وكذلك الفرصة الخاصة التي أتيحت لتقديم النصح الى لجنة التنمية المستدامة من أجل استعراض أنشطتها المتعلقة بالمياه في عام ١٩٩٤. لذلك فإن اللجنة تطلب إذنا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقد الدورة الثانية في عام ١٩٩٤ بدلا من عام ١٩٩٥. ومن ثم ستستأنف اللجنة دورة انعقاد اجتماعاتها العادية كل سنتين بالدورة الثالثة المقرر عقدها في عام ١٩٩٦. وقد أبلغ مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية اللجنة بأن هذا الاقتراح لا يترتب عليه آثار في الميزانية.

باء - توصيات عامة

٢ - تعترف لجنة الموارد الطبيعية بأهمية متابعة اختصاصاتها بنشاط أثناء فترة ما بين الدورات. ولذلك، فإن اللجنة توصي بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ التدابير الملائمة، مثل تعميم البريد واستعراضه للتعجيل بالقيام بالأنشطة أثناء فترة ما بين الدورات.

٣ - وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإحالة تقريرها الى لجنة التنمية المستدامة لكي تنظر في فروع التقرير ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١[١].

٤ - وتود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أهمية برامج المياه والموارد المعدنية في سياق التنمية المستدامة، وتثني على الأعمال التي أنجزتها الأمانة العامة في مجال تقديم الدعم للجنة.

جيم - السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية

٥ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، بالنيابة عن اللجنة، بالبيان التالي:

إن اللجنة، وهي تؤكد مرة أخرى الأهمية التي يمثلها مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بالنسبة للتنمية المستدامة، ترى أن تطبيق هذا المبدأ في مجال الموارد المعدنية والمائية

لا يمكن أن يتم بمعزل عن سائر القضايا الأخرى المتصلة بموضوع التنمية والإدارة المستدامتين لهذه الموارد.

وعليه، توصي اللجنة بالتوقف عن إدراج مسألة السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية في جداول أعمال دوراتها المقبلة، باعتبارها من بنودها الدائمة وأن يجري بدلا من ذلك لفت نظر اللجنة الى الجوانب المحددة لهذه المسألة في اطار بنود جدول الأعمال الأخرى المتصلة بتنمية الموارد المعدنية والمائية.

وتوصي اللجنة أيضا بما يلي:

(أ) أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام استكمال مضمون الفرع الثاني المعنون (المياه وممارسة السيادة الدائمة) في تقريره عن السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية (E/C.7/1993/2)، وأن يراعي في سياق ذلك ما يلي :

'١' إعطاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بالموارد المائية المشتركة؛

'٢' مراعاة التعليقات التي أبداها أعضاء اللجنة بشأن هذه المسألة، والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ومنها التعليقات التي أبدتها رابطة القانون الدولي على مشاريع المواد المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، التي أعدتها لجنة القانون الدولي؛

'٣' إدراج تحليل للاتجاهات في آخر المفاوضات والاتفاقات المتصلة بالموارد المائية المشتركة، وتحديد العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقات الراهنة؛

(ب) أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام أيضا أن يعد دراسة تتضمن استعراضا لتشريعات التعدين في بلدان مختارة (متقدمة النمو ونامية وبلدان تمر بمرحلة انتقال)، وأن يركز في هذا المقام، بصفة خاصة، على إجراءات منح التراخيص، والأحكام التعاقدية وغيرها من المواضيع ذات الصلة. ويمكن أن تفيد هذه الدراسة من البيانات المتاحة حاليا التي جمعتها سائر المنظمات والكيانات الاقليمية والأقاليمية. ويتعين أن يتضمن التقرير استعراضا لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تشريعات التعدين.

دال - التقنيات الجديدة، بما فيها الاستشعار من بعد، لتحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتقييمها

٦ - في الجلسة ٤ المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، بالنيابة عن اللجنة، بالبيان التالي:

تود اللجنة أن تؤكد أن التقنيات الجديدة، مثل تقنيات الاستشعار من بُعد بالتوابع الاصطناعية، تؤدي دورا تكميليا في تحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتنميتها وادارتها. وترى اللجنة أن الاستشعار من بُعد بإمكانياته مثل مجال الرؤية الواسعة، وتوفير البيانات في أوقاتها الفعلية تقريبا، وتحسين التحليل الحيزي، ستكون له أهمية فائقة في رصد الدورة الهيدرولوجية العالمية وفهمها. وترى اللجنة أن هذه المعلومات لها تطبيق مباشر في مجال الادارة المتكاملة للموارد من الأرض والمياه، وتطبيق أطول أجلا في مجال الكشف عن الآثار المحتملة لتغير المناخ.

وتلاحظ اللجنة أن تطبيق التكنولوجيات الجديدة، وتوليفاتها شديدة الفعالية، بما في ذلك التكنولوجيا المحمولة جوا وتكنولوجيات التوابع الاصطناعية، ينبغي أن يستند الى تقييم للاحتياجات ولطبيعة المشاكل أو للثغرات التي تعتري البيانات.

وترى اللجنة أن عليها، عند التصدي في أعمالها المقبلة لموضوع الاستشعار من بُعد، أن تركز بصفة خاصة على إمكانيات إنشاء نظم وطنية، أو محلية عند الاقتضاء في مجال إدارة الموارد الطبيعية، تتناول المسائل المتصلة بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في قطاعي التعدين والموارد المائية.

وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام إعداد مذكرة لتقديمها اليها في دورتها الثانية أو الثالثة، تتضمن معلومات عن المبادئ والقواعد والنظم الحالية المقبولة دوليا التي تحكم العلاقة بين ملاك البيانات المتأتية من تقنيات الاستشعار من بُعد والبلد الذي تمسه هذه البيانات، والمعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة للأنشطة المتصلة بهذا الموضوع في منظومة الأمم المتحدة.

وتعهد اللجنة الى رئيسها أن يحيل رسميا الى الأمين العام، قائمة بالتعليقات والملاحظات والمقترحات التقنية التي أبديت خلال مناقشة هذا الموضوع، لكي ينظر فيها الجهاز المختص في الأمانة العامة، ومن أجل اتخاذ ما يمكن من إجراءات أخرى بشأنها.

هاء - منع الكوارث وتخفيف حدتها في مجال تنميـــة الموارد المعدنيـــة والمائيـــة واستخدامها

٧ - في الجلسة ٤ المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، بالنيابة عن اللجنة، بالبيان التالي:

تؤكد اللجنة أهمية التنفيذ الفعال والمنسق للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، كما تؤكد الحاجة الى قيام البلدان كافة بوضع استراتيجيات نشطة في مجال الكوارث التي تلحق بالموارد المائية والمعدنية؛ ولتحقيق ذلك، تشجع اللجنة بشدة إنشاء لجان وطنية، أو لجان محلية عند الاقتضاء، تتولى تنسيق الأنشطة في هذا المجال.

وتوصي اللجنة، بصفة خاصة، أن تراعي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي تتصدى للكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها البشر المتصلة بالموارد المائية والمعدنية، كالفيضانات والمجاعات الناجمة عن الجفاف وحالات التلوث الواسعة النطاق وانهيار السدود وتدهور التربة أو تملحها، وانفجارات وانهيارات المناجم وهبوط الأرض، إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لوضع استراتيجيات وبرامج إنمائية تتكامل فيها مسائل الماء والأرض؛

وتوصي اللجنة بأن يطلب من الأمانة العامة إعداد ونشر دراسة عن التدابير غير الهيكلية التي تتخذها مختلف الحكومات لاتقاء الكوارث المتصلة بالموارد المائية والمعدنية.

وتدعو اللجنة الفريق المشترك بين الأمانات المعني بالموارد المائية الى اعطاء أهمية خاصة للعلاقة الوطيدة بين اتقاء الكوارث المتصلة بالموارد المائية والتخفيف منها، والتنمية والإدارة المستدامتين للموارد المائية والنظم الإيكولوجية.

وتعهد اللجنة الى رئيسها أن يحيل رسميا الى الأمين العام قائمة بالتعليقات والملاحظات والمقترحات التقنية التي أبديت خلال مناقشة هذا الموضوع، لكي ينظر فيها الجهاز المختص في الأمانة العامة، ومن أجل اتخاذ ما يمكن من إجراءات أخرى.

واو - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية

٨ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، بالنيابة عن اللجنة، بالبيان التالي:

إن التصدي للتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الأحوال المعيشية للبشر بسبب المشاكل الناجمة عن المياه، يقتضي زيادة تكثيف التعاون المشترك بين الوكالات؛ وينبغي لذلك، أن يجري الى أقصى حد ممكن تخفيض الحواجز الناشئة عن اختلاف التصورات التي ترى بها شتى الوكالات المسائل المتصلة بالمياه.

إن المياه مورد متجدد، لكنه أيضا مورد محدود؛ وعليه أن يخدم الاحتياجات الكاملة لجميع النظم الإيكولوجية الطبيعية، واحتياجات مجتمعات البشر، وعلى الأخص في إطار مكافحة الفقر.

وينبغي أن يجري التسليم تماما بالأهمية الحاسمة لدور ووظائف الدورة المائية.

ويعد حفظ الموارد المائية ضمن أعلى الأولويات. وغير أنه من الضروري تفادي اتباع نهج في نظر مسائل ادارة الموارد المائية يتخذ الإنسان محورا له.

وعلى منظومة الأمم المتحدة أن ترسم نهجا شاملا ومتكاملا ومتوازنا للمسائل المتصلة بالمياه، وأن تضعه موضع التنفيذ، مع مراعاة آثاره الاقتصادية والاجتماعية وعواقبه على النظم الإيكولوجية.

وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشجيع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها على الأخذ بتصورات أكثر تكاملا إزاء المسائل المتصلة بالمياه، وحثها على تطبيقها، وعلى مواجهة المشاكل الإدراكية في هذا المجال، بالتعاون الفعال المشترك بين القطاعات وبين الوظائف الفنية وبين التخصصات المتعددة، والبرمجة المشتركة الفعالة في مجال الموارد المائية.

وتلاحظ اللجنة أهمية دور لجنة التنمية المستدامة في رصد ما يحرز من تقدم في مجال التنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١[١]، والتوصية بمسارات العمل في المستقبل.

وفيما يتعلق بدور اللجنة ذاتها، وبتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل في مجال الموارد الطبيعية التي تنفذ في إطار التنمية المستدامة، تود اللجنة لفت انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النقاط التالية:

(أ) أن لجنة الموارد الطبيعية هي اللجنة المناسبة لتقديم الدراية الفنية والمشورة اللازمة في دراسة الأجزاء ذات الصلة بالموارد المائية والمعدنية في جدول أعمال القرن ٢١، وفي وسائر الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة؛

(ب) أن اللجنة تعتبر قضايا الماء والأرض الوثيقة الترابط عناصر لا تنفصم عن التنمية المستدامة؛

(ج) أن اللجنة تسلم، وتؤيد، الدور المهم الذي يضطلع به الفريق المشترك بين الأمانات والمعني بالموارد المائية التابع للجنة التنسيق الادارية، في مجال تبادل المعلومات والتنسيق الفني بين البرامج الهادفة الى تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية.

وتوصي اللجنة أيضا أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها الى زيادة تكثيف تعاونها مع المنظمات الاقليمية والأقاليمية خارج منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة مع التقدير الأعمال التي يضطلع بها المجلس التعاوني للتزويد بالمياه والمرافق الصحية، والتزامه بتعزيز هذا التعاون.

وترى اللجنة أنه ينبغي معالجة دور المرأة في توفير الموارد المائية وإدارتها وحفظها باعتباره من المسائل ذات الأولوية العالية في إطار التنسيق المشترك بين الوكالات والبرمجة المشتركة للأنشطة في منظومة الأمم المتحدة.

وتوصي اللجنة باختيار موضوع "المشاركة العامة في التنمية والإدارة المستدامتين للموارد المائية" ليكون موضوع الاحتفال باليوم العالمي للمياه في سنة ١٩٩٤.

زاي - المسائل الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ميدان الموارد المائية

٩ - في الجلسة ٤ المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

من الملامح الرئيسية للجنة الموارد الطبيعية أنها معنية بتوافر واستدامة الموارد. وهذا ينطوي على تقدير إمكانية تلبية الاحتياجات من الموارد في سياق الاحتياجات الأخرى لاستخدام الأراضي وفي حفظ البيئة. وفي ضوء الأهمية القصوى للمياه بوصفها ناقلا رئيسيا في الدورة البيوكيميائية، فمن شأن نهج يقوم على النظم الايكولوجية أن يتطلب جردا تفصيليا للبيانات البيولوجية، خاصة فيما يتعلق بمصائد الأسماك والأمراض التي تحملها المياه وإغناء المياه بالمغذيات والمؤشرات البيولوجية.

ومن شأن نهج شامل يتبع في مجال المياه وإدارة الأراضي، على النحو الذي شدد عليه جدول أعمال القرن ٢١[١]، أن يتطلب التكامل بين استراتيجيات المياه والتربة، فالتربة تشكل أيضا

موردا للمعادن وللنظم الايكولوجية الطبيعية فضلا عن كونها موردا من موارد الزراعة. ومن ثم، يبدو من الملائم أن تفسر اللجنة ولايتها على أنها تشمل الترابط بين التربة والموارد المائية، والحاجة الى تكامل مسائل الأراضي والمياه على أن تدرج هذه المسائل في جدول أعمال الدورات التي ستعقدها اللجنة مستقبلا.

وترى اللجنة أن اتباع نهج شامل يعني ضمنا التشخيص المبدئي للمشاكل بالنسبة لكل حوض رئيسي للمستجمعات/الأنهار في إطار منظور متوسط الأجل لجميع القضايا الرئيسية للمياه التي تمر خلال حوض المستجمع، سواء كانت سطحية أو جوفية والأخطار الناجمة عنها والتأثيرات البشرية عليها، بما في ذلك تحليل لإمكانيات تخطي المشاكل الحيوية وكذلك التدابير الواجب اتخاذها، سواء كانت إدارية أو مالية أو تشريعية، لحل هذه المشاكل، والحوافز التي قد تدعو الحاجة إليها تحقيقا لذلك.

وتدرك اللجنة أن تحقيق الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ سوف يتطلب إقرار أولويات العمل على الصعيد الوطني، وتقتضي دعما من جانب المجتمع الدولي. ولسوف يستوجب تحقيق هذه الأهداف حشد موارد مالية كبيرة. وعليه، فإن اللجنة تؤيد مفهوم إتاحة المزيد من التمويل التساهلي لهذا الغرض.

وفي ضـــوء جدول أعمال تسخير العلم لأغراض البيئة والتنمية للقـــرن ٢١، والفصلين ٣١ و ٣٥ من جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان باريس الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالهيدرولوجيا "نحو القرن ٢١: احتياجات البحوث والعمليات"، الذي شارك في عقده اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، في باريس في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، فإن اللجنة تؤكد على أهمية المزيد من الاتصال بين الدوائر العلمية والتكنولوجية من جهة وبين صانعي القرار وعامة الجمهور من جهة أخرى. وهي توصي بأن تُكيف النتائج المستقاة من التطورات العلمية مع احتياجات عمليات اتخاذ القرارات لتحقيق الفوائد القصوى منها.

وتسلم اللجنة بأنه نظرا للتباينات في الظروف المحلية، فلسوف يستحيل، دون إعطاء مهلة كافية، توليد أولويات عامة من الأنشطة المتصلة بالفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. إلا أن الأمر يقتضي إجراءات فورية في ضوء المعدلات العالية لنمو السكان وأثرها على الموارد من الأراضي والمياه.

وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، توصي اللجنة بالتالي:

(أ) أن يطلب الى الأمين العام، أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية وبالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الى لجنة الموارد الطبيعية، في دورتها الثانية، تقرير حالة عن

الاجراءات التي اتخذتها الحكومات في كل منطقة فيما يتعلق بالتنمية والادارة المتكاملتين للموارد المائية والقيود والمعوقات التي تصادف جهودها في هذا الصدد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص الى الأنشطة المتعلقة بتطوير المعرفة المنهجية القائمة على أساس جمع ونشر البيانات المتصلة بالمعايير المشتركة؛ وتقدير الموارد المائية؛ وتحديد الطلب على المياه والأنماط المتبعة في توزيع الموارد المائية؛ والادارة المتكاملة للموارد من المياه والأراضي من أجل انتاج الأغذية والتنمية الريفية؛ ومعالجة أمر الفيضانات والجفاف، بما في ذلك تحليل المخاطر وتقدير الأثر البيئي والاجتماعي؛ والقضايا المؤسسية؛ والمسائل التي تتصل بالموارد البشرية؛ والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛ وبناء القدرات والتدريب؛ وتوزيع الموارد المالية؛ والوعي العام والمشاركة الجماهيرية. وينبغي أن يُنظر أيضا في القضايا المتصلة بالادارة المتكاملة للأراضي والموارد المائية؛

(ب) أن يعد الأمين العام تقريرا عن القضايا المؤسسية والقانونية المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، آخذا بعين الاعتبار الأعمال التي تضطلع بها منظمات غير حكومية مثل الرابطة الدولية لقانون المياه؛

(ج) أن يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليونسكو والمنظمة العالمية للارصاد الجوية باتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع حوار بين أعضاء الدوائر العلمية وصانعي القرار يقدم فيه صانعو القرار مبادئ توجيهية فيما يتصل بالميادين المتعلقة بالبحوث بما يتيح تحسين إدارتهم للمياه من أجل التنمية المستدامة، ويقدم العلماء معلومات عن التطورات والامكانيات البحثية يمكن أن تكون لها قيمتها في حل مشاكل الادارة؛

(د) أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع استراتيجيات متكاملة لإدارة المياه والتربة واستغلال الأرض من أجل التنمية المستدامة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية.

حاء - المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية

١٠ - في الجلسة ٥، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

تؤكد اللجنة على أهمية إدارة المياه، والنظر على نحو متكامل في التربة والموارد المائية، بما فيها المياه الجوفية. وهي تؤيد مفهوم إدارة الطلب بوصفها وسيلة لتخفيف الضغط على مورد نادر مثل هذا، وتؤكد أهمية تشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط والإدارة، ولا سيما مشاركة المرأة.

إن ندرة المياه العذبة وسوء استخدامها يشكلان تهديدا خطيرا ومتعاظما للتنمية المستدامة ولحماية البيئة. إذ أن صحة الإنسان ورفاهه والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الايكولوجية التي تعتمد عليها هذه الأمور معرضة جميعها للخطر، وقد اعتبر الخبراء الـ ٥٠٠ المعينون من قبل الحكومات والذين اجتمعوا أثناء المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة في دبلن في عام ١٩٩٢ أن الوضع الناشئ للموارد المائية على الصعيد العالمي وضع حرج.

إن الدورة العالمية للماء نظام داعم للحياة ينبغي أن تتقاسمه البشرية. فهي تجلب الماء الذي تتوقف عليه الحياة والإنتاج الصناعي. كما أنها تقيد إمكانات إنتاج الأغذية في الأراضي القاحلة. وتشمل الآثار الضارة لدورة المياه تصفية الأرض من المعادن والملوثات البشرية بحملها إلى الطبقات الصخرية المائية والأنهار والمياه الساحلية، مما يسبب أضرارا للكائنات الحية والتنوع البيولوجي. وأي خلل يحدث في دورة المياه، بما في ذلك الاحترار العالمي، ينتشر عن طريق المياه الدوارة، مما يؤدي إلى زيادة الآثار على المناظر الطبيعية والنظم الأيكولوجية.

ولا بد من توجيه الانتباه بوجه خاص إلى شيوع الارتباط بين الفقر والجفاف. وستتوقف التنمية المستدامة بشدة على الإدارة المنصفة لدورة المياه لضمان أمن العيش ومنع تلوث المياه وتدهور الأرض. ومع ازدياد سكان العالم بمقدار ٣ بلايين نسمة في العقود القليلة القادمة، من المتوقع أن تتصاعد أزمة المياه بسرعة. ولذلك، فإن أهمية توخي الحذر في إدارة الموارد المائية ستزداد بشكل مثير. وترى اللجنة أن ثمة حاجة الى وضع صك عالمي أو ترتيب رسمي آخر في ميدان المياه كعنصر لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر.

وبالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، فإن اللجنة:

(أ) تسلم بأهمية إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الانسانية وواجبات الحكومات من حيث علاقتها بدورة المياه؛

(ب) تقرر أن تدرس هذه المسألة بتعمق في دورتها الثانية؛

(ج) تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أن يوجه انتباه لجنة التنمية المستدامة الى هذه المسألة، وفقا للفقرة ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ٩١/٤٧؛

(د) تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثانية تقريرا عن الصكوك التي توجد في مجالات أخرى والتي يمكن أن تكون ذات صلة باجراءات عالمية بشأن دورة المياه، وعن المضمون الموضوعي المحتمل لتلك الصكوك.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى:

(أ) أخذ قضايا المياه العذبة في الاعتبار عند تحديد جداول أعمال المؤتمرات الدولية القادمة، كالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في عام ١٩٩٦؛

(ب) تقديم توصية إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، لاسيما في افريقيا، لإيلاء اهتمام خاص لأبرز أوجه الترابط المائية التي لها علاقة بالتصحر.

وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن يقدم دعم مالي خارجي أكبر الى البلدان النامية من أجل تحسين قدرتها على الإدارة المتكاملة والموارد المائية بما في ذلك المياه الجوفية؛

(ب) أن تولي البلدان اعتبارا لاعتماد سياسات لتسعير الماء، آخذة في الحسبان احتياجاتها الاقتصادية الاجتماعية المحددة وما تلاقيه من عوائق؛

(ج) أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي البنك الدولي الى تعزيز أنشطة البرنامج الدولي للبحث التكنولوجي من أجل الري والصرف والتعجيل بهذه الأنشطة.

وتدعو اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة الى النظر في الطرائق التي تمكن لجنة الموارد الطبيعية من مساعدتهما في استعراض الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[1]، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة.

طاء - البرامج ذات الأولويـــة والشاملة لعدة قطاعات من أجـل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منســق في مجال الموارد المائية: إدارة المعلومات

١١ - في الجلسة ٥ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة بالبيان التالي:

تود اللجنة أن تشدد على أهمية المعلومات المتكاملة كأساس لا غنى عنه للتنمية المستدامة وإدارة الأراضي والموارد المائية.

وإن اللجنة:

(أ) توصي بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للحكومات، حسب الاقتضاء، لإنشاء أو تعزيز قواعد بياناتها كأدوات للإجراءات المتكاملة في مجال تنمية الموارد المائية وإدارتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفضلا عن البيانات المتصلة بالمياه، ينبغي أن تقوم قواعد البيانات هذه بإدماج البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية والإحيائية والطبيعية والكيميائية في نظم متكاملة، وعلى الأخص نظم المعلومات الجغرافية، لكي تتشاطرها السلطات القطاعية وصانعو القرار والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والقطاع الخاص. وهناك حاجة إلى إيلاء أولوية الاهتمام إلى البلدان المعرضة للجفاف، حيث تشيع التنمية العشوائية للموارد المائية، ولا سيما المياه الجوفية؛

(ب) وتحيط علما مع التقدير بالجهود المنسقة التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال إنشاء شبكة متكاملة على صعيد المنظومة للرصد والتقييم، بغية القيام على نحو دوري بتقييم حالة موارد المياه العذبة على الصعيد العالمي، وتوصي بالنظر العاجل في هذه المهمة بالتعاون الكامل مع اللجان الإقليمية.

ياء - البرامج ذات الأولوية والشاملة لعدة قطاعات من أجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المائية: بناء القدرات من أجل إدارة الموارد المائية

١٢ - في الجلسة ٥ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة بالبيان التالي:

في حين أن اللجنة تعترف بأن بناء القدرات يعد أحد الشروط الأساسية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[1] وتحقيق التنمية المستدامة، فإنها تود أن تؤكد أن تنمية الموارد البشرية لها أهمية خاصة كأداة للتعزيز المؤسسي للحكومات وللمنظمات الخاصة وللمنظمات غير الحكومية.

ويجب أن يتضمن بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية القدرة على إجراء تقييمات إقليمية للعلاقة بين المياه والتربة كمورد، بالاستناد إلى استقصاءات علمية استراتيجية تنطوي على نهج جيولوجية ومائية، إلى جانب إجراء دراسات اجتماعية - اقتصادية وايكولوجية ذات صلة، بالإضافة إلى القدرة على إدماج هذه المعلومات ومجموعات المعلومات الأخرى في استراتيجية شاملة للإدارة. ويمكن، في هذا الصدد، أن تكون لمجموعات البيانات الخاصة بقياس

كثافة الطاقة الإشعاعية المحمولة جوا قيمة خاصة في مجال توفير الأساس من أجل فهم وإدارة استراتيجيين للتربة.

وفي معالجة مسائل بناء القدرات، تود اللجنة أن تشدد على ضرورة وضع سياسات ترمي إلى الاحتفاظ بالموظفين المدربين اللازمين لتنفيذ برامج تنمية الموارد المائية وإدارتها بصورة مستمرة وناجحة.

وتضع اللجنة في اعتبارها أن التنوع الهائل للظروف التي تواجهها مناطق نقص المياه في العالم يدعو إلى تنفيذ دراسات فردية مختارة لتحديد أسبابها وخصائصها الأساسية.

وتشدد اللجنة على أهمية تعزيز التعاون التقني والتنسيق في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، إلى جانب زيادة التعاون بين الشمال والجنوب، وخاصة في مجالي الدعم المالي ونقل التكنولوجيا، نظرا لأن تحقيق التنمية المستدامة في مجال الموارد المائية يقتضي تشاطر المعرفة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على نحو منصف وعادل.

وبالنظر إلى ما تقدم وغير ذلك من الاعتبارات، فإن اللجنة:

(أ) توصي بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز بناء القدرات كأحد عناصر جميع برامج التعاون التقني، ما لم تكن هناك حاجة محددة لبرنامج منفصل؛

(ب) ترحب بالمساعدة الجارية التي تقدمها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء القدرات من أجل تنمية الموارد المائية وإدارتها؛

(ج) توصي بزيادة هذه المساعدة في المستقبل، مع مراعاة الظروف المحلية والاحتياجات والعوائق التي ينفرد كل من البلدان بمواجهتها. كما ينبغي أن تتضمن هذه المساعدة، إلى جانب التدريب ونقل التكنولوجيا، توفير المعدات والآلات على نحو كاف؛

(د) توصي بأن تراعي برامج التدريب أثناء العمل الاحتياجات الأوسع لبناء القدرات من أجل تخطيط الموارد المائية وإدارتها؛

(هـ) توصي بأن تستند الدراسات الإفرادية المذكورة أعلاه إلى نهج شامل وأن تنظر بالتالي في كل من الدورتين الاحيائية - الكيميائية الأرضية والاجتماعية - التكنولوجية للمياه، بغية دعم تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، وإيلاء الأولوية إلى المناطق المصابة بالجفاف في البلدان النامية.

كاف - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية

١٣ - في الجلسة ٤ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

أكدت اللجنة من جديد أهمية الموارد المعدنية بالنسبة للتنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية.

وأعربت اللجنة، وقد استعرضت أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد المعدنية وإدارتها، عن تأييدها لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الميدان، بجوانبها الاقتصادية والعلمية.

وشددت اللجنة على أن توفير المساعدة والدعم للبلدان النامية والاقتصادات التي تجتاز فترة انتقالية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتفاوض بشأن اتفاقات مركبة تتعلق بالاستثمار الأجنبي يعد من المجالات الهامة في هذا التعاون التقني.

ولاحظت اللجنة، بوجه خاص، الدور الاجتماعي الهام الذي تؤديه تنمية الموارد المعدنية وما يمكن أن تقدمه من إسهام في مكافحة الفقر. وشددت على أن الآثار الاجتماعية للاتجاه الجاري صوب تحويل أنشطة التعدين الى القطاع الخاص ينبغي أن تلقى عناية كافية.

وفيما يتعلق بدورها إزاء مصادر الطاقة غير المتجددة، تود اللجنة أن تشدد على ما يلي:

(أ) تم الإقرار تماما بدور اللجنة الجديدة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية؛

(ب) تمت الإحاطة علما بأن ولاية اللجنة الجديدة آنفة الذكر تتركز على تنمية وفعالية واستهلاك الطاقة؛

(ج) هناك الكثير من الجوانب المشتركة بين استكشاف واستخراج موارد الفحم واليورانيوم والأنشطة المتصلة بالموارد المعدنية الأخرى؛

(د) هناك، بالمثل، أوجه تشابه شديد بين الآثار البيئية المترتبة على استكشاف واستخراج موارد الفحم واليورانيوم وتلك المتصلة بالموارد المعدنية الأخرى؛

(هـ) وفضلا عن ذلك، فإن موارد الطاقة غير المتجددة تستخدم أيضا في انتاج منتجات أخرى أو كبديل لسلع أساسية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه لدى النظر في المسائل المتعلقة باستكشاف الموارد المعدنية واستخراجها وتجهيزها عموما، وبما يترتب على تلك الأنشطة من آثار بيئية، قد لا ترغب اللجنة بالضرورة في استبعاد موارد الطاقة.

وقد لاحظت اللجنة مع الأسف أن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية لم يقدم إليها أي تقرير في دورتها الأولى.

وتوصي اللجنة بأن:

(أ) يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام إعداد تقرير عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين لتقديمه الى اللجنة في دورتها الثانية، وأن يولي، عند القيام بذلك، عناية خاصة للمشاريع التي تهدف الى تعزيز قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تجتاز فترة انتقالية على '١' وضع سياسات فعالة في مجال الاستثمار الأجنبي والتفاوض بشأن اتفاقات للاستثمار في مجال التعدين؛ و '٢' وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية ملائمة استجابة للاتجاهات التي تنحو في الوقت الراهن الى تحويل قطاع التعدين الى قطاع خاص؛

(ب) أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أن يقدم الى اللجنة في دورتها الثانية تقريرا عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية. على أن يشمل هذا التقرير الآليات الإدارية والترتيبات المالية الراهنة ويتضمن كذلك تقييما مستفيضا لمنجزات الصندوق ولبرامج أنشطته في المستقبل، مع مراعاة المشاركة المتزايدة من جانب شركات التعدين الأجنبية الخاصة في قطاع التعدين بالبلدان النامية والاقتصادات التي تجتاز فترة انتقالية.

لام - تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية

١٤ - في الجلسة ٥ المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، بالنيابة عن اللجنة بالبيان التالي:

ترحب اللجنة بالتقرير الشامل للأمين العام عن طرق ووسائل تيسير تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية للبلدان النامية (E/C.7/1993/9) وتؤكد على أهمية برامج المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية بالنسبة للموارد المعدنية للبلدان النامية فضلا عن الأهمية المتعاظمة للاستثمار الأجنبي الخاص. وترد إشارة خاصة إلى الفروع ألف وباء وجيم من الفصل الثاني من هذا التقرير.

وتوصي اللجنة بما يلي:

أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام استكمال تقريره (E/C.7/1993/9) للدورة الثانية للجنة، آخذا في اعتباره الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فضلا عن احتياجات حماية البيئة. وينبغي أن يأخذ التقرير في اعتباره أيضا التعليقات التي أبداها أعضاء اللجنة حول هذه المسألة، وأن يولي اهتماما خاصا لجمع المعلومات الجيولوجية والمعدنية وعرضها بشكل مناسب ولأحوال الحقوق المتصلة بالمعادن والموجزات القطرية (المخاطر السياسية والتجارية)، وأن يأخذ في اعتباره هذه المسائل في المشاريع القائمة والمقبلة للبرامج المعدنية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وينبغي أن تجمع المعلومات المتاحة ذات الصلة من المنظمات غير الحكومية وأن تدرج في التقرير.

ميم - المسائل المتعلقة بزيادة كفاءة استخدام المواد وإعادة تدويرها، والاستعاضة عنها ببدائل تكنولوجية متقدمة، ونقل هذه التكنولوجيات

١٥ - في الجلسة ٥، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

إن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المنتجة للمعادن لا يمكنها أن تغفل عن عملية الإحلال الجارية وكذلك الاتجاه نحو زيادة استخدام المنتجات المعدنية المعاد تدويرها في الأسواق الرئيسية التي تقوم بخدمتها. ويواصل الطلب على المنتجات المعدنية في البلدان الصناعية اتجاهه نحو الانخفاض نتيجة لعملية "للحد من استخدام المواد"، أي الاستعاضة عن المواد التقليدية بمواد جديدة وبتكنولوجيات أقل كثافة من حيث المنتجات المعدنية.

وإزاء هذا التطور، توصي اللجنة بأن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وضع "تحليلات للتنبؤ" بالطلب على المنتجات المعدنية الرئيسية، آخذة في الحسبان، قدر الإمكان، الاتجاهات والتكنولوجيات المذكورة أعلاه. ويمكن أن تكون سيناريوهات التنبؤ، التي يتم اعدادها بالتعاون مع البلدان النامية، أدوات مفيدة بالنسبة لراسمي السياسات في البلدان النامية، وكنشاط

تكميلي، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعزز التعاون الدولي في مجال بحث وتطوير مواد جديدة ونقل هذه التكنولوجيات بشكل فعال الى البلدان النامية.

ونظرا لأهمية الآثار السلبية التي يحتمل أن التي قد تنجم عن انخفاض الطلب من البلدان الصناعية على البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، توصي اللجنة بإجراء دراسة عن الآثار الطويلة الأجل لزيادة كفاءة استخدام المنتجات المعدنية وإعادة تدويرها والاستعاضة عنها ببدائل تكنولوجية متطورة وعن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين حالة البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل وتكييف التكنولوجيات المتصلة بانتاج وتجهيز المواد الجديدة.

وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام القيام، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بإعداد الدراسة المذكورة أعلاه كي تنظر فيها اللجنة مستقبلا.

وتأمل اللجنة في أن تقوم البلدان أو المنظمات المانحة بتقديم المساعدة في اجراء هذه الدراسة. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة الى الأمين العام أن يتابع، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع حكومات ايطاليا والبلدان الصناعية الأخرى، بحث السبل اللازمة لتقديم المساعدة في اجراء الدراسة.

نون - المسائل المتعلقة باجتماعات المائدة المستديرة الدولية المعنية بالتعدين والبيئة، التي عقدت في برلين في عام ١٩٩١، والآثار المترتبة على سياسات واستراتيجيات حماية البيئة وحفظها في قطاع التعدين

١٦ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

وفقا لاختصاصاتها الجديدة، تشدد اللجنة على أهمية هذا البند ولا سيما من حيث علاقته بالتنمية المستدامة للموارد المعدنية والمائية.

وتقترح اللجنة النظر خلال دورتها الثانية في بند معنون "الآثار المترتبة على سياسات واستراتيجيات حماية البيئة وحفظها في قطاع التعدين".

وتوصي اللجنة بأن:

(أ) يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد للدورة الثانية للجنة تقريرا عن الآثار المترتبة على التشريعات والأنظمة البيئية المتغيرة السارية على صناعة التعدين على أساس عالمي؛

(ب) تعد كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية سلسلة من الدراسات بشأن الآثار البيئية المترتبة على أنشطة الاستكشاف والتعدين في البلدان النامية والاقتصادات التي تجتاز فترة انتقالية، تبدأ بالمعادن النفيسة والأساسية؛

(ج) استعراض أحدث تكنولوجيات معالجة نفايات التعدين وبقاياه من أجل استعادة العناصر المعدنية المفيدة بغية تخفيف حدة مشاكل التصريف.

سين - أنشطة التعدين الصغيرة النطاق في البلدان النامية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالشركات في هذا المجال

١٧ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة بالبيان التالي:

يشير التنوع الكبير في المسائل والمشاكل الناشئة من التعدين الصغير النطاق إلى ضرورة إجراء دراسات إفرادية إقليمية.

واعترافا بالجهود التي بذلتها مؤسسات الأمم المتحدة والنتائج التي حصلت عليها، ينبغي إجراء مزيد من الدراسات الإفرادية لمنتجات معدنية منتقاة على الصعيدين الاقليمي والوطني، في مناطق وبلدان منتقاة؛

ولما كانت المشاكل التقنية والبيئية والاجتماعية تثير قلقا بالغا في هذا الصدد، فإنه يتعين اعتبار الأخذ بنهج متكاملة أمرا ذا أولوية.

وينبغي أن توفر الدراسات الإفرادية صورة متكاملة للقضايا البيئية (البيئات الطبيعية والبيولوجية التي تراعى في تحليل النظام الأيكولوجي)، والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

وينبغي التركيز على تحليل المخاطر والتكنولوجيات المتعلقة بتخفيف ومنع الآثار السلبية على البيئة والصحة والهيكل الاجتماعي.

وبالنظر إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، توصي اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد للدورة الثانية للجنة تقريرا عن التعدين الصغير النطاق. وينبغي أن يعالج التقرير ما يلي:

(أ) الآثار التي يرتبها التعدين الصغير النطاق على الجوانب البيئية والاجتماعية لمناطق منتقاة (مما يعطي أولوية للفلزات الثمينة، والمعادن الصناعية ومواد البناء)؛

(ب) وضع و/أو تكييف التشريعات والأنظمة ذات الصلة؛

(ج) عمليات التعدين الصغيرة النطاق النمطية التي تستخدم الماكينات؛ ظروف وإمكانيات تنفيذها؛ وتحسين ظروف عمل عمال المناجم.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمركز المرأة ودورها في التعدين الصغير النطاق.

عين - برامج ذات أولوية من اجل اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بعمل منسق في مجال الموارد المعدنية

ألف - إدارة المعلومات

باء - بناء القدرات من أجل إدارة قطاع التعدين

١٨ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ أدلى رئيس اللجنة، باسم اللجنة، بالبيان التالي:

إن اللجنة لدى نظرها في هذا البند، أولت اهتماما خاصا للقضايا المتعلقة بتدفق الاستثمار في قطاع التعدين في البلدان النامية وبناء القدرات في مجال تعزيز الاستثمار.

ومع مراعاة المشاكل المحددة فيما يتعلق بالحصول على بيانات موثوق بها وثابتة عن الاستثمار المباشر الأجنبي والتحاليل الاقتصادية القائمة التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي للنشاط في قطاع التعدين، ترى اللجنة أنه ينبغي إجراء دراسة للإجراءات والتكاليف والمنافع المقترحة قبل الشروع في أي محاولة شاملة لتحليل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

وترى اللجنة أن المستوى الحالي للتحاليل مفيد وتشير إلى أنه يمكن زيادة تعزيز قيمتها ببيان المناطق الجيولوجية الرئيسية التي تتحكم في أنواع الرواسب المعدنية، فضلا عن المجموعات

الجغرافية البحتة أو الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي أن تدرس الأمم المتحدة المنهجيات اللازمة لذلك.

وإضافة إلى ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي زيادة الاهتمام الذي توليه منظومة الأمم المتحدة لوجه معين من بناء القدرات، هو بناء قواعد معارف منهجية بشأن طابع وكمية وموقع الموارد المعدنية أو الموارد المعدنية المحتملة.

وتلاحظ اللجنة أن ثمة حاجة مماثلة لقواعد معارف إقليمية منهجية تتعلق بالتربة والموارد المائية وأنه يلزم تحقيق التكامل بين هذه القواعد وقواعد المعارف المتعلقة بالموارد المعدنية. وتتولد قاعدة المعارف المتعلقة بالموارد المعدنية هذه من الدراسات الاستقصائية في مجال علم الأرض التي تعتمد على المعارف الناتجة من البحث العلمي. وعلى الصعيد الوطني، سيساعد ذلك الحكومات في إدارة قطاع التعدين، بتوفير الهيكل الأساسي العلمي اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ وبتوفير الأساس العلمي اللازم للتنمية السليمة والسياسات الضريبية، وبوضع قطاع التعدين في سياق إدارة الأراضي والإدارة البيئية الشاملة.

وتعتقد اللجنة أن هذه الدراسات الاستقصائية يتزايد اكتسابها للأهمية على كل من الصعيدين الوطني والدولي، نظرا لأن الاحتياجات المتنافسة من استخدام الأراضي تقلل من إمكانية الوصول للإمكانات الجوهرية للتربة والموارد المائية والمعدنية ومدى إتاحتها في كثير من مناطق العالم.

وتشدد اللجنة على أن ذلك ليس مجرد حاجة إلى تحسين إدارة المعلومات المتوفرة بل هي أساسا حاجة إلى جمع وتصنيف وتفسير المعلومات بطريقة منهجية لتوفير المعرفة اللازمة للمساعدة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وعلى ذلك توصي اللجنة بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتشجيع البرامج الاستراتيجية لتقييم الموارد الإقليمية وتصنيف الأراضي على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تهدف هذه البرامج إلى إدماج المعلومات المتعلقة بالمياه والأراضي فضلا عن المعادن لكي يتسنى فهم الكيفية التي تتصل بها إمكانات الموارد المختلفة بعضها البعض وبمختلف قواعد الأراضي. وسيساعد ذلك في اتباع نهج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي في سياق اجتماعي-اقتصادي. وتوصي اللجنة أيضا بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يتضمن استعراضا موجزا للبرامج الإقليمية لتقدير الموارد المعدنية.

فاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية ووثائقها

١٩ - توصي اللجنة بأن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية وعلى وثائقها، على النحو الوارد أدناه.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة الموارد الطبيعية ووثائقها

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان موارد المياه والموارد المعدنية والتنسيق بين الوكالات.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بين الوكالات في ميدان الموارد الطبيعية (بما في ذلك منع وتخفيف الكوارث في ميدان الموارد المائية؛ وسيجري التركيز بوجه خاص على قضايا المشاركة العامة في تنمية الموارد المائية وادارتها ودور المرأة في ذلك)

تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين (مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الرامية الى تعزيز قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، بما في ذلك منع وتخفيف الكوارث في ميدان الموارد المعدنية)

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي المقدم الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (بما في ذلك الآليات الادارية الحالية والترتيبات التمويلية الراهنة، وكذلك تقييم شامل لمنجزات الصندوق وبرامج أنشطته في المستقبل)

تقرير الأمين العام عما يوجد من المبادئ والقواعد والأنظمة الدولية التي تنظم العلاقة بين مالك المعلومات المجموعة عن طريق تقنيات الاستشعار من بعد والبلد الذي تتصل به هذه المعلومات، وكذلك عن الحالة الراهنة للأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة (مع مراعاة أوجه

التقدم الأخيرة في ميدان الاستشعار من بعد والجيوفيزياء وتجهيز البيانات وغيرها من التقنيات ذات الصلة)

٤ - استعراض التقدم المحرز في القضايا المتصلة بالمياه:

(أ) استعراض التقدم المحرز والقيود والحدود المواجهة في التنفيذ فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالمياه (بما في ذلك مساهمات الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية)؛

الوثائق:
تقرير الأمين العام عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومات لتحقيق أهداف خطة عمل ماردل بلاتا وجدول أعمال القرن ٢١ بشأن القضايا المتصلة بالمياه

(ب) النظر في وضع صكوك جديدة للعمل العالمي.

الوثائق
تقرير الأمين العام عن الأنشطة المتعلقة بوضع صكوك للعمل العالمي في المجالات البيئية الأخرى وعن المضمون الموضوعي لهذه الصكوك (بما في ذلك تحليل القضايا المتصلة بإضفاء الصفة الرسمية على حقوق الانسانية وما على الحكومات من واجبات ذات صلة)

٥ - الجوانب التشريعية والمؤسسية لادارة الموارد المائية.

الوثائق
تقرير الأمين العام عن المسائل المؤسسية والقانونية المتصلة بالادارة المتكاملة للموارد المائية

٦ - الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع التعدين:

(أ) تدفق الموارد المالية واستحداث ونقل التكنولوجيا لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال؛

الوثائق
تقرير الأمين العام عن طرق ووسائل تيسير تدفق الموارد المالية واستحداث ونقل التكنولوجيا لتنمية قطاع الموارد المعدنية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (مع مراعاة التعليقات التي قدمها أعضاء اللجنة)

(ب) البرامج الاقليمية لتقدير الموارد المعدنية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراضا للبرامج الاقليمية لتقدير الموارد المعدنية وللاحتياجات من الموارد

(ج) أنشطة التعدين الصغيرة النطاق في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أنشطة التعدين الصغيرة النطاق في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (بما في ذلك الآثار الاجتماعية والبيئية المتصلة بالتشريعات والأنظمة؛ والعمليات المميكنة، مع إيلاء عناية خاصة لدور المرأة ومساهمتها)

٧ - آثار سياسات حماية البيئة وحفظها على قطاع التعدين (بما في ذلك النظر في الدراسات المتاحة التي أعدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الآثار البيئية المترتبة على الاستكشاف والتعدين، واستعراض أحدث تكنولوجيات معالجة نفايات التعدين وبقاياه).

الوثائق

تقرير الأمين العام عن آثار تغير التشريعات والأنظمة البيئية السارية على صناعة التعدين على أساس عالمي

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) المؤتمر الدولي لوضع جدول أعمال تسخير العلم لأغراض البيئة والتنمية، الذي نظمه المجلس الدولي للاتحادات العلمية في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

الفصل الثاني

السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية

٢٠ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلستها الثانية المعقودة يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية (E/C.7/1993/2).

٢١ - وقدم التقرير مدير الخدمات الاستشارية القانونية لأغراض التنمية بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد أن التطورات التي حدثت مؤخرا في مجال البيئة ونشأة المعايير الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة تحتم إجراء دراسة لمفهوم السيادة الدائمة في سياق أوسع. وأكد على أهمية مسألة السيادة بالنسبة للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحاجة الى النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية قدرة البلدان النامية على استكشاف مواردها الطبيعية وتجهيزها والاستفادة منها. واختتم كلمته مشددا على أن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستعدة لزيادة تعاونها مع غيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة في مد البلدان الاعضاء بالمعلومات والخدمات الاستشارية والتدريب اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت الذي تباشر فيه سيادتها الدائمة على الموارد الطبيعية.

٢٢ - وأعرب عدد من أعضاء اللجنة عن تقديرهم لارتفاع مستوى التقرير.

٢٣ - وأوليت عناية خاصة للعلاقة بين مبدأ السيادة الدائمة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واقترح أحد أعضاء اللجنة أن يجري النظر أيضا في القواعد والمعايير التي يطبقها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الاقليمية.

٢٤ - وأكد عدة اعضاء من اللجنة على أهمية القضايا المتعلقة بالمجاري المائية المشتركة ولا سيما احواض الانهار الكبرى. وذكر أن هذه القضايا ينبغي أن تولى اهتماما خاصا في الأعمال المقبلة للجنة. وبالنظر الى زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة والحاجة الى تلافي نشوب نزاع بين البلدان المستعملة في المنبع والبلدان المستعملة في المصب، يمكن أن يعتبر التعاون الدولي في هذا المجال أحد الجوانب المحددة للدبلوماسية الوقائية.

٢٥ - وفي معرض الاشارة الى مشاريع المواد المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، اقترح أحد أعضاء اللجنة أن تجسد اللجنة الأعمال التي اضطلعت بها مجموعات أخرى، مثل المبادئ التي صدقت عليها رابطة القانون الدولي. كما اقترح أن يشتمل التقرير المتعلق بمسائل المجاري المائية الدولية المشتركة والذي ستنظر فيه اللجنة في دورتها الثانية، على معلومات أساسية وتعليقات من الدول الاعضاء.

٢٦ - وأشار عدة أعضاء الى مسألة ملكية الموارد المعدنية والى حقوق والتزامات الحكومات وشركات التعدين الخاصة.

٢٧ - وأشار أحد أعضاء اللجنة الى الترتيبات التعاقدية الخاصة في قطاع التعدين التي تكون الحكومة بمقتضاها شريكة في التنمية؛ وأعرب عن رأي مفاده أنه في هذه الحالات قد ينشأ تضارب في المصالح بين الدورين اللذين تضطلع بهما الحكومة وهما دورها كحاملة أسهم ودورها كحامية للبيئة.

٢٨ - ولوحظ أيضا أن فرض تدابير بيئية إضافية تالية لإبرام العقد قد تؤدي الى رفع دعوى قانونية، كثيرا ما تعرض على التحكيم، بشأن الفوائد الضائعة أو التكاليف الإضافية غير المتوقعة. وأشير الى ضرورة التمكن من تكييف أحكام العقد وشروطه حسب تغير الأوضاع، حيث أن اجتذاب نشاط اقتصادي مثل التعدين يستلزم توافر الاستقرار في العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص.

٢٩ - وفيما يتعلق بالفرق بين اتفاقات الامتيازات وأشكال الاتفاقات الأحدث في قطاع التعدين، فقد ذكر أنه لا ينبغي أن يُنظر الى أي من نوعي الاتفاق، مُسبقا، على أنه أفضل من الآخر، وأن أي اتفاق ينبغي أن يُحكم عليه حسب محتواه.

٣٠ - وأدلى ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لافريقيا ببيانين أيضا.

الفصل الثالث

التقنيات الجديدة، بما فيها الاستشعار من بعد، لتحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتقييمها

٣١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها الثانية المعقودة يوم ٢٩ آذار/مارس وجلستها الثالثة المعقودة يوم ٣٠ آذار/مارس. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن التقنيات الجديدة، بما فيها الاستشعار من بعد، لتحديد الموارد المعدنية والمائية واستكشافها وتقييمها (E/C.7/1993/3).

٣٢ - قدم التقرير رئيس قسم الاستشعار من بعد بفرع العلم والتكنولوجيا التابع لشعبة العلم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستعرض أنشطة الادارة في مساعدة البلدان النامية على التمكن من الاستفادة من تقنيات الاستشعار من بعد وشدد على أن تنفيذ الأهداف الكثيرة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[1]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيتوقف على توفر مجموعات البيانات وعلى الحصول على البيانات على نطاق عالمي باستخدام منصات السواتل.

٣٣ - وأدلى رئيس مكتب شؤون الفضاء الخارجي بإدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن أيضا ببيان، فحدد بإيجاز تطبيقات تكنولوجيا الفضاء فيما يتعلق باستكشاف الموارد المائية والمعدنية وتقييمها. واستعرض الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في هذا الميدان بعينه.

٣٤ - وأعرب عن الرأي بأن استخدام تكنولوجيا السواتل للاستشعار من بعد ينبغي أن يكمله وضع نظام قانوني ملائم لحماية حقوق البلدان النامية بوجه خاص. وذكر أحد أعضاء اللجنة، مشيرا الى تجربة بلده أن البلدان الصناعية تبيع كثيرا من التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك المتعلقة بالاستشعار من بعد في إطار صفقات شاملة، الأمر الذي كثيرا ما يسبب مصاعب في عملية الاستفادة من التكنولوجيات على النحو الذي يلائم مستوى البلد النامي الذي يشتريها.

٣٥ - وأشار عدة أعضاء من اللجنة الى أن التقنيات الحديثة الأخرى، مثل النظم المحمولة جوا لجمع البيانات، مناسبة بقدر كبير لاستكشاف الموارد الطبيعية وادارتها. وينبغي أن يتجه النهج المتبع، أولا، الى تحديد طابع المشكلة أو فجوة البيانات ثم الى النظر الى تشكيلة التكنولوجيات التي يمكن أن تلبي هذه الحاجة بأقصى فاعلية.

٣٦ - واقترح أن تركز اللجنة انتباهها في المستقبل على تطبيقات محددة من تقنيات الاستشعار من بعد، ومن ذلك مثلا مجال إدارة الأراضي والتنبؤات في مجال الهيدرولوجيا.

٣٧ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٨ - وذكر أن تطبيق تقنيات الاستشعار من بعد له أهمية كبرى للبلدان النامية وأن تحول لجنة الموارد الطبيعية الى هيئة خبراء سيساهم في تركيز الانتباه على أوثق المسائل صلة بهذا المجال.

الفصل الرابع

منع الكوارث وتخفيف حدتها عند تنمية واستخدام الموارد المعدنية والمائية

٣٩ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الثالثة المعقودة يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣. وألقى ممثل لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقريرا شفويا، بالنيابة عن الأمين العام، بشأن منع الكوارث وتخفيف حدتها عند تنمية واستخدام الموارد المعدنية والمائية. وشدد على أهمية التنفيذ الفعال

للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وطرح أمثلة محسوسة للتعاون التقني الذي تضطلع به إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - ولاحظ عضو في اللجنة أن بعض البلدان، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية وكندا، تملك خبرة قيمة في مجال منع الكوارث وتخفيف حدتها. وأشار إلى ما ستجنيه اللجنة من فائدة من إطلاعها على الخبرة والتشريعات المتعلقة بذلك فيهما وفي بلدان أخرى.

٤١ - وشددت عضوة أخرى على أهمية الاستراتيجيات الايجابية في مجال الموارد المائية. وأكدت على تعدد أسباب الكوارث التي لها صلة بالمياه، ولاحظت ضرورة تكامل الادارة المائية بحيث تشمل رطوبة التربة والمياه السطحية والجوفية، لا سيما في المناطق المعرضة للجفاف.

٤٢ - وأدلى أيضا ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٣ - ولوحظ أن معظم الأنشطة التي أشار إليها التقرير الشفوي لا يمكن فصلها عن الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة للموارد المائية والمعدنية وإدارتها. وأشير إلى أنه على غرار ما حدث في مجالات أخرى من مناقشات اللجنة، يلزم اتباع نهج شامل ينظر في مسائل المنع، والانذار، والرد على الأحداث المفرطة، والتخفيف من الضرر بعد وقوعه. وأشير أيضا إلى أنه لا يمكن فصل الكوارث الطبيعية فصلا تاما عن تلك التي من صنع البشر، ومن الواجب دراستها بطرق مشابهة.

الفصل الخامس

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية

٤٤ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في الجلسة الأولى لفريقها العامل المعني بالموارد المائية، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية (E/C.7/1993/4).

٤٥ - وقدم التقرير ممثل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي لاحظ أنه على الرغم من أن ولايات مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتداخل، لا محالة، في عدة مجالات، فان ما تجلبه تلك المؤسسات من مناظير منوعة في هذا المجال يتيح فرصا لنهج أكثر تكاملا لأنشطة الموارد المائية. ويجري التنسيق من خلال ترتيبات تعاونية عديدة على كل من الصعيد العالمي والقطاعي والاقليمي. وأورد ثلاثة أمثلة ملموسة لنجاح التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد العالمي: الفريق المشترك بين الأمانات المعني

بالموارد المائية والتابع للجنة التنسيق الادارية؛ واللجنة التوجيهية لتوفير المياه والمرافق الصحية؛ والمجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية. كما ذكر عدة أمثلة لآليات التنسيق على الصعيد الاقليمي، فضلا عن الآليات المشتركة بين مجموعة من الوكالات في مجالات معينة للأنشطة، كالموارد المائية الحضرية أو الريفية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية التي عقدت مؤخرا، وجه انتباه اللجنة إلى كل من المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة، الذي عقد في دبلن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وردا على أسئلة من أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالصلات بين الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والأعمال المقبلة للجنة في مجال الموارد المائية، أوضح مدير شعبة العلم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدور الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا، وأوجز عملية إعادة التشكيل الجارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٧ - وأعرب عدد من أعضاء اللجنة عن تقديرهم لارتفاع نوعية تقرير الأمين العام (E/C.7/1993/4). ورئي أن مهمة التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها التي تقوم بمعالجة مختلف نواحي الموارد المائية تشكل تحديا كبيرا وأن آليات التنسيق القائمة تشكل أساسا سليما لاحراز مزيد من التقدم في هذا الميدان. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق تنسيق الأنشطة مع وكالات الدعم الخارجي الأخرى، ولاسيما المصارف الانمائية والمنظمات غير الحكومية - وفي هذا الصدد، أحيط علما بأعمال المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الاقليمية.

٤٨ - واقترح عدد من أعضاء اللجنة أن تتناول اللجنة أيضا الأمور المتعلقة بحماية موارد المحيطات، كإدارة المناطق الساحلية، التي تتسم بأهمية بالنسبة لموارد المياه العذبة والموارد المعدنية على حد سواء. وفي هذا الصدد، لوحظ أن معظم التلوث الساحلي ينشأ من التلوث في البر والمياه العذبة. وأثيرت أيضا، في سياق أنشطة اللجنة، الحاجة الى النظر في العنصر البيولوجي وعنصر البيئة المائية في الموارد المائية. ولوحظ أن مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة توجه جهودها حاليا لمسائل مثل الأمراض التي تنقلها المياه وإغناء المياه بالمغذيات وأن يلزم إقامة تعاون وثيق مع تلك المؤسسات فيما يتعلق بالمصالح المشتركة.

٤٩ - وأعرب عن رأي مفاده أنه برغم الكمية الضخمة من الأعمال التي انجزت في ميدان الموارد المائية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، الذي عقد في مار دل بلاتا بالأرجنتين في عام ١٩٧٧، فانه لا تزال هناك مشاكل ضخمة، ولاسيما فيما يتعلق بضمان توفير مياه مأمونة لسكان العالم. وينبغي أن تركز الأطر المفاهيمية الجديدة على الادارة المتكاملة لموارد المياه والأراضي وكذلك على الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية.

٥٠ - واقترح عدد من أعضاء اللجنة أن تعمد اللجنة، عند نظرها في الموارد المائية العابرة للحدود، لا إلى معالجة تنمية وإدارة تلك الموارد على نحو متكامل فحسب، بل أيضا إلى حمايتها. وبالاضافة إلى ذلك، فسيكون من المفيد، فيما يتعلق بإدارة البيانات على مستوى الأحواض المشتركة والصعيد العالمي، أن تُدرس مسائل توحيد نظم المعلومات واتساقها.

٥١ - وأشار أحد الخبراء إلى أنه على الرغم من أن مؤتمري دبلن وريو قد سلما بأهمية التشريعات المائية وأن هناك أعمالا هامة قامت بها فيما سبق هيئات مختصة كرابطة القانون الدولي والرابطة الدولية لقانون المياه، فإنه لم توضع أية حلول عملية لمعالجة هذه القضية. بيد أن بعض أعمال رابطة القانون الدولي قد أدخلت في تقرير الأمين العام عن السيادة الدائمة على الموارد المعدنية والمائية (E/C.7/1993/2).

٥٢ - كذلك أدلى ببيانات ممثلو المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبلغوا اللجنة بمختلف البرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظماتهم في ميدان الموارد المائية.

الفصل السادس

المسائل الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ميدان الموارد المائية

٥٣ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في الجلسة الثانية لفريقها العامل المعني بالموارد المائية، المعقودة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن أحكام جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بمجال موارد المياه العذبة (E/C.7/1993/5).

٥٤ - وقد عرض التقرير ممثل عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلاحظ أن التقرير يحدد الغايات والأنشطة والأهداف الرئيسية المتصلة بالمياه المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، ودعا إلى التعاون والتضافر بين البرامج في هذا الخصوص. ثم أشار إلى التهديدات العديدة التي تحيق بالتنمية المستدامة بسبب ندرة وسوء استعمال الموارد المائية. وخلص إلى التأكيد على أن فعالية تنفيذ أحكام المياه العذبة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ تشكل أهمية حيوية لحل هذه المشاكل.

٥٥ - ولاحظ أعضاء عدة باللجنة أن الفصل المتعلق بالمياه العذبة في جدول أعمال القرن ٢١ ينحو إلى التأكيد على قضايا محددة ومنها مثلا امدادات مياه الشرب والتلوث والمسائل التقنية، على حساب مواضيع مماثلة في الأهمية مثل الملاحة والروابط مع الأنشطة البرية.

٥٦ - وأعرب أحد الخبراء عن رأيه بأن جدول أعمال القرن ٢١ لم يعط الأهمية الواجبة لمسائل قانونية حيوية.

٥٧ - وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء الصعوبات التي تواجه تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني بما في ذلك التنسيق بين السلطات المركزية والمحلية.

٥٨ - ولوحظ أن تشجيع الأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء تنمية وإدارة الموارد المائية يمكن أن يتحقق بصورة أنجع على الصعيد الاقليمي، بما في ذلك مشاركة المنظمات القائمة مثل اللجان الاقليمية، والمصارف الانمائية، الاقليمية وسلطات أحواض الأنهار، والمنظمات غير الحكومية. وفضلا عن ذلك، يتعين على اللجنة أن تحدد وتتدارس القيود القائمة في مجالات أساسية مثل بناء القدرات وتوافر البيانات.

٥٩ - واقترح أن تنظر اللجنة في دوراتها المعقودة مستقبلا في إجراء استعراض لمدى قيام الدول الأعضاء بتنفيذ أنشطة جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالمياه العذبة، مع إجراء دراسة للآثار المالية المترتبة على هذه الأنشطة، وإجراء استعراض منتصف المدة (في عام ١٩٩٥) للكوارث المتصلة بالمياه كجزء من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الجاري حاليا.

٦٠ - وحث عضو على المزيد من الاعتراف بالمياه العذبة بوصفها موردا محدودا والمزيد من التأكيد على الآثار الناجمة عن الاستخدامات المتنافسة للمياه بالنسبة للنظام الايكولوجي. وأعرب عن الرأي أيضا بضرورة التشديد على الجوانب الباعثة على الحياة من موارد المياه العذبة. ولاحظ عضو أن التكامل بين الأنشطة ذات الأساس الأرضي والأنشطة المتصلة بالمياه العذبة يشكل أحد التحديات الأساسية الواجب التصدي لها من قبل اللجنة.

٦١ - وحددت المسائل التالية على أنها تستحق اهتماما ذا أولوية : (أ) الاستخدامات المتنافسة لموارد المياه الشحيحة؛ (ب) القدرات القاصرة في البلدان النامية؛ (ج) غياب استراتيجات متكاملة لتنمية وإدارة الموارد المائية؛ و (د) الافتقار إلى المعونة المالية الكافية والفورية.

٦٢ - وأدلى ببيانات ممثلو اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الفصل السابع

القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية

قضايا متعلقة بالتكنولوجيات اللازمة لزيادة الكفاءة في استخدام المياه ولإعادة تدوير المياه ونقل وتكييف هذه التكنولوجيات

٦٣ - نظرت اللجنة في البند ٨ (أ) و (ب) من جدول أعمالها في الجلسة الثانية لفريقها العامل المعني بالموارد المعدنية، المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن قضايا التنمية البشرية وتنمية الموارد المائية في التسعينات (E/C.7/1993/6).

٦٤ - وقد عرض التقرير ممثل عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأكد أن المكتسبات التي تحققت في مجالات مثل إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية قد قوضتها ظروف الاقتصاد الكلي المتفاقمة وكذلك الزيادة السكانية السريعة وانتشار الفقر. ثم شدد على أن الضغوط الصناعية والزراعية على البيئة دفعت إلى اجتثاث الغابات، وإلى التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنفاد الأوزون، والاحترار العالمي، وشكلت تهديدا متزايدا لموارد المياه العذبة. ثم وضع تركيزا خاصا على العلاقة بين المياه والفقر في المناطق الحضرية والريفية، والحاجة لتعزيز نهج في تنمية الموارد المائية تقوم على المشاركة. وخلص إلى ملاحظة أن الهدف الرئيسي من التقرير هو تحديد الأبعاد والمشاكل الرئيسية في إدارة الموارد البشرية والمائية كخطوة أولى نحو صياغة وتنفيذ سياسات ملائمة.

٦٥ - وأعرب عدة أعضاء في اللجنة عن تقديرهم لجودة التقرير الذي عكس تجربة بلدانهم ومناطقهم فيما يتعلق بالمشاركة العامة في تنمية الموارد المائية وإدارتها.

٦٦ - وأدلى عضو باللجنة ببيان حول القضايا المتصلة بالتكنولوجيات اللازمة لزيادة الكفاءة في استخدام المياه وإعادة تدوير المياه بما في ذلك نقل وتكييف مثل هذه التكنولوجيات.

٦٧ - وأكد عدة أعضاء باللجنة على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لإدارة الطلب على المياه كأداة لتعزيز المزيد من الكفاءة وكذلك لتحقيق الاستدامة. وشددوا بالإضافة إلى ذلك على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتطوير نظم إدارة المعلومات والتقنيات البيوتكنولوجية التي تدعم زيادة كفاءة استخدامات المياه في الزراعة.

٦٨ - وأشار أعضاء آخرون إلى أن تقليل استعمال المياه في الزراعة يولد فوائد أخرى من قبيل تقليل تشبع التربة بالمياه وتقليل الملوحة والفاقد.

٦٩ - واتفق عموما على أنه في حين أن نقل المزيد من التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق المزيد من كفاءة استخدام المياه أمر ينبغي تشجيعه، إلا أن الاهتمام ينبغي أن يولى أيضا إلى تكييف التكنولوجيا المحلية وإيجاد تكنولوجيات وسيطة من جانب البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧٠ - ولاحظ أحد الخبراء أن الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة لم يكن بالغ الصعوبة بقدر صعوبة التغيير المؤسسي المصاحب والمطلوب. وقيل بأن التحسينات الكبيرة في كفاءة الاستخدام وفعالية التكاليف يمكن تحقيقها في كثير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال "خلط التكنولوجيا" - بمعنى الأخذ التدريجي بالتكنولوجيا الجديدة دون إدخال تغيرات جذرية على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التقليدية.

٧١ - وبينما جرى التسليم بصورة عامة بأن سياسات إدارة الطلب والتسعير تشكل إداة فعالة لمزيد من كفاءة الإدارة الشاملة للمياه، أكد بعض الخبراء على أن توافر البيانات الكافية والموثوقة عن استعمال المياه والطلب على المياه، سواء من ناحية الكيف أو الكم، يصادف عقبة رئيسية تحول دون تعزيز فعالية سياسات واستراتيجيات إدارة الطلب، وأشاروا إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لجمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد المائية.

٧٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.